الراشد: حريص على تبني الحقوق المشروعة للعاملين في الأمانة العامة للمجلس

الرئيس علي الراشد متوسطا رئيس واعضاء نقابة العاملين في مجلس الامة

استقبل رئيس مجلس الأمة علي الراشد في مكتبه رئيس نقابة العاملين بمجلس الأمة عبدالله المطيري ومجلس إدارة النقابة.

جرى خلال اللقاء النظر في مطالب موظفي مجلس الأمة، حيث أكد المطيري ان الراشد ابدى حرصه واهتمامه على تبني كافة المطالب المقدمة من قبل موظفي الأمانة العامة.

وأضاف المطيري ان النقابة تقدمت بطلب إلى رئيس مجلس الأمة لمساواة العاملين بالأمانة العامة بمجلس الأمة بنظرائهم في ديوان المحاسبة وكذلك تطبيق المزايا والبدلات وما اقر من ديون الخدمة وقرارها الصادر عام 2012، والذي منح فيه كل التخصصات والمهن والحرف البدلات والمكافآت والكوادر المناسبة لهم وتعديل وضع العاملين ممن حصلوا على مؤهلات عليا خلال السنوات الأخيرة وضرورة ان يشمل تطبيق النظام الصحي العاملين بالأمانة وأسرهم، وشمول هذا النظام لأسر العاملين يحقق الاستقرار للعاملين بالأمانة العامة، ويساعد على الاستقرار النفسي للعاملين وبالتالي زيادة عطائهم وإنتاجهم.

وطالب المطيري أيضا بتطبيق القرار رقم 2012/55 وتعديلاته بالقرار رقم 81 لسنة 2012 على كل من يتقاعد من موظفي الأمانة العامة مستقبلا ايا كانت مدة خدمته بواقع شهر عن كل سنة وأن يتم الإيفاد لدورات خارجية لما لها من فائدة كبيرة للعاملين ولا تقتصر على الدورات الداخلية فقط، حيث أضاف المطيري انه تمت مناقشة كثير من المطالب الإدارية الأخرى.

وأشار المطيري في تصريح صحافي الى ان رئيس مجلس الأمة علي الراشد أكد حق الموظفين في اي مطالب وأنه ليس لديه اي تحفظ على هذه المطالب مادامت تعتبر حقوقا مشروعة للموظفين.

وأعرب المطيري عن أمله وتفاؤله خلال اللقاء مع الرئيس بتحقيق مطالب الموظفين المشروعة، مشيرا في الوقت ذاته الى مزيد من التعاون من قبل الأمانة العامة للمجلس لتسهيل المطالب التي تقدمت بها نقابة العاملين بالأمانة العامة لمجلس الأمة لما له الاثر الطيب في نفوس العاملين بالأمانة لمزيد من العطاء في العمل بما يخدم مصلحة الأعضاء والأمانة العامة.

البوص: التبرع الكويتي السخي للشعب السوري ليس بغريب على حكامها وشعبها

سعد البوص

ثمن النائب سعد البوص التبرع الكويتي السخي لاغاثة الشعب السوري المنكوب الذي يعاني ويلات الصراع المسلح في الداخل، وآلام التشرد والجوع والمرض في مخيماتهم بالخارج، بعدما فاق عددهم قدرة دول الجوار على تقديم العون المناسب.

وقال البوص في تصريح صحافي ان التبرع الكويتي البالغ 300 مليون دولار، ليس بغريب على حكام الكويت وشعبها، حيث امتدت ايادي الكويت البيضاء الى جمع بقاع وقارات العالم، من دون تفرقة بسبب الدين او العرق او اللون، وايضا من دون متاجرة بما تقدمه من افعال خير شملت جميع مجالات الاغاثة.

واكد البوص ان نجاح مؤتمر مانحي الشعب السوري منقطع النظير، يعود في المقام الاول الى مكانة الكويت ودورها المشهود له دائما بالحيادية، وارساء دعائم السلام العالمي والاقليمي، حيث رسخ صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ثوابت السياسة الكويتية الخارجية، التي تعتمد على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ومد يد التعاون والوفاق مع دول العالم كافة، واستحق سموه عن جدارة لقب عميد الديبلوماسيين في العالم، ولاتزال الكويت تسير على نفس النهج الذي عزز مكانتها بين دول العالم بصفتها دولة راعية للسلام ورائدة في الاعمال الاغاثية والانسانية.

واعرب البوص عن أمله في انتهاء الصراع السوري، ووقف انهار الدم المتواصلة هناك حتى ينعم الشعب السوري، بنعم الحرية والديموقراطية والمصالحة الداخلية.

الإهمال الأمني حوّله إلى "طريق الموت"

العدوة لوزير الداخلية: ما أسباب زيادة الحوادث المرورية والأمنية على طريق الوفرة؟

خالد العدوة

وجه النائب خالد سالم العدوة سؤالا إلى النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، طلب منه الإجابة عن أسباب زيادة الحوادث المرورية والأمنية على طريق الوفرة الواصل بين ميناء عبدالله ودوار الوفرة مرورا بمدينة صباح الأحمد.

وأكد العدوة أن الاهمال الأمني على ذلك الطريق جعله يستحق لقب «طريق الموت»، وذلك لكثرة الحوادث عليه، فضلا عن ضعف التواجد الامني الذي يكاد يكون منعدما، بالإضافة إلى قلة انتشار الدوريات الثابتة أو المتحركة، وعدم وجود كاميرات لمراقبة سرعة السيارات على جانبي الطريق لاسيما في طريق العودة الذي تكثر فيه الحوادث والذي ترتاده الأرتال العسكرية والشاحنات ورواد البر والمزارع وموظفو شركات النفط والصهاريج الكبيرة، فضلا عن التعديات من قبل البعض على الطريق نفسه دون تدخل من جانب الأجهزة الامنية، وجاءت الأسئلة على النحو التالي:

● يرجى تزويدي بإحصائية بنسب الحوادث على طريق الوفرة الرابط بين ميناء عبدالله ودوار الوفرة مرورا بمدينة صباح الاحمد لآخر ثلاث سنوات.

● يرجى تزويدي بأعداد المخالفات المرورية للشاحنات غير الملتزمة بتعليمات المرور وعوامل الأمن والسلامة المرورية والتي تعتبر احد اهم أسباب الحوادث على ذلك الطريق مقارنة بالمخالفات الأخرى للمركبات العادية خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

● ما أسباب ضعف الانتشار الامني والمروري على ذلك الطريق؟ يرجى تزويدي بخطط الوزارة حيال التوجه للحد من الحوادث التي انتشرت في الفترة الأخيرة الماضية ؟ خاصة فيما يتعلق بالاستدارات في منطقة فروسية الأحمدي، وكثرة الحفر، وقلة العلامات الإرشادية، فضلا عن عدم وجود حواجر فاصلة لطريق الذهاب والعودة على اغلب طول الطريق، بالإضافة إلى عمليات الاستهتار ودور الوزارة في الحد من رعونة بعض مرتادي الطريق.

● هل تخضع الارتال العسكرية والشاحنات لفترات المنع التي حددتها وزارة الداخلية على الطريق؟ إن كانت الاجابة بلا يرجى تزويدي باسباب عدم شمول الشاحنات والارتال المارة بذلك الطريق لفترات المنع؟

● ما دور المجلس الاعلى للمرور الذي يترأسه احد قياديي وزارة الداخلية حيال مطالب سكان مدينة صباح الأحمد المرورية، والتي تشمل بناء الجسور، وتوسعة وصيانة بعض الطرق، وانعدام الاستدارات لبعض الجسور على الطريق، فضلا عن عدم وجود دورانات أو إشارات ضوئية في بعض الأماكن الخطرة التي تتطلب ذلك.

التميمي يقترح ضم مهنة التعليم إلى المهن الشاقة

عبدالله التميمي

قدم النائب عبدالله التميمي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: نظرا لما يعانيه المعلم الكويتي من صعوبة في اداء مهمته ورسالته الانسانية والجهود التي يبذلها في هذا الإطار لتخريج اجيال فاعلة ومفيدة للمجتمع، حيث جاء في العديد من الدراسات ان مهنة التعليم صنف ضمن «المهن الشاقة» وهذا ما لجأت إليه وزارة التربية عبر تقديمها مقترحات لمجلس الخدمة المدنية لإدراج التعليم ضمن المهن الشاقة وما إقرار قانون «كادر المعلمين» إلا دليل على اعتبار مهنة المعلم من تلك المهن. ونص الاقتراح على تعديل قانون الخدمة المدنية بما يتناسب مع هذا الاقتراح بحيث تصبح مهنة التعليم من المهن الشاقة.

وتستحق المعلمة الكويتية الراتب التقاعدي بعد 15 سنة من الخدمة الفعلية. ويستحق المعلم الكويتي التقاعد بعد 20 سنة من الخدمة الفعلية بالتعليم. ويطبق هذا الاقتراح على كل معلم ومعلمة عمل في سلك التعليم ولا يشمل بقية الوظائف التربوية والإدارية. ويتم منح المعلم والمعلمة مكافأة نهاية الخدمة «الاستحقاق» بما يعادل مرتب سنة ونصف السنة عن آخر مرتب حصل عليه كما ورد في قانون كادر المعلمين مع تعديل مدة سنوات الخدمة من 20 للمعلمة و25 سنة للمعلم لاستحقاقه بحيث تتناسب مع البندين 2 و3 في هذا المقترح.